خلال ندوته الانتخابية التي أقامها تحت شعار «ضاعت إلا»

الفضل: مواجهة المقاطعين واجب حكومي.. ونتمنى خروج أغلبية نظيفة

شخصيات بارزة وحضور نسائي في ندوة الفضل

نبيل الفضل متحدثا خلال الندوة

حضور حاشد خلال الندوة

(تصوير: صالح محمد)

كتب مصطفى كامل

دعا مرشح الدائرة الثالثة في انتخابات مجلس الأمة نبيل الفضل الحكومة لتحمل مسئولياتها ومواجهة من يدعون الى المقاطعة الانتخابية، مطالبا ايها بان تقول لهم على الاقل مانا تسوون؟، مستغربا غياب وزارة الاعلام عن دورها التوعوي والتعريفي عن اهمية المشاركة في الانتخابات!، آملا ان تاتي الانتخابات بمجلس جديد وبأغلبية نظيفة ليست ملوثة بالرشاوى السياسية وبعيدة عن النواب المفسدين الذين سيسعون الى تعليم النواب الجدد الفساد النيابي.

واضاف الفضل خلال ندوته الانتخابية التي اقامها اول من امس تحت شعار «ضاعت إلا» انه أول من اعلن الحرب على الصوت الواحد وقد اتت ثمارها بعد ان خاض معارك كثيرة حول هذه القضية، مشيرا الى ان هناك العديد من التحالفات المريضة التي تسعى الى تزوير ارادة الأمة غير تحالف عدد من المرشحين مع بعضهم.

وبين انه رفع شعار «ضاعت الا» الذي اقتبسه من كلام سمو الامير للتنبيه من خطورة التحالفات الإخوانية وتحالف حمد بن جاسم قبل ان تضيع الكويت، مشيرا الى ان المجلس السابق كان مثال صارخ للديكتاتورية والانفراد بالرأي وتجاهل الآخر والاستبداد، مبينا بانه يختلف مع الاخوان لثلاثة اسباب هم استغلال الدين لاغراض سياسية، وعدم الثقة في اي مواطن ولاءه لشخص خارج الكويت، ولا باي شخص لا يتحقق شرط انضمامه للاخوان الا بولاءه للمرشد.

واشار الفضل الى خطورة المخطط الإخواني على الكويت، موضحا ان هنا الخطر يحيط بمنطقة الخليج كلها ولكن اذا سقطت الكويت بيد الإخوان سيسقط الخليج بالكامل لهذا قمت بوضع برفع شعار «الولاء للكويت والعداء للإخوان»، ولكن الدبابير اشتغلت والخلايا النائمة من الإخوان ورجعوا الى قانون ليس له معنى وقاموا بإزالة الإعلانات رغم انها لم تشوه الطريق او تلوث الشوارع، مشيرا الى ان احمد السعدون كان يملأ الخالدية بالإعلانات ولا يتكلم معه احد بل يكتفون بلصق إنذارات صغيرة بان الإعلانات مخالفة، ولهذا نحن مستمرون امام القضاء لمواجهة من يملك الايدلوجيات التي تهب على الكويت من اجل ان نعيد وطننا نظيف وشريف.

واوضح الفضل انه ذهب الى المحكمة الدستورية لحماية الناس من سطوة المادة 110 والتي تعطي حصانة مطلقة للنواب ليقذفون من يشاؤون، مشيرا الى ان رئيس مجلس الامة السابق جاسم الخرافي تعرض للاساءة الشديدة بسبب تلك المادة وعندما تم طرح الذهاب الى المحكمة الدستورية رفض الديكتاتوريين ذلك وهو ما يعكس حالة استغلال الحصانة بابشع الوسائل.

■ المجلس السابق كان مثالاً صارخاً للديكتاتورية والانفراد بالرأي وتجاهل الآخر

■ المخطط الإخواني خطر يحيط بمنطقة الخليج وإذا نفذ في الكويت ستسقط جميع دول «التعاون»

ولفت الفضل الى ان الانتخابات الحالية تعتبر صفحة جديدة بيضاء لتطوي صفحة قديمة من الاستبداد والاستغلال من قبل بعض النواب اصحاب الصوت العالي.

وعلق الفضل على قرار شطبه من قبل لجنة الانتخابات قائلا: ان قرار شطب المرشحين من الانتخابات بدأ في عام 2003 من قبل وزارة الداخلية، ولا يوجد لدى اي مانع من ذلك بل واشدد على ضرورة وضع معايير لاختيار النواب ولكن الخلاف في موضوع «سوء سمعة المرشح» ام لا لانه امر غير كافي للشطب.

وبين الفضل انه اصدر اعلانا بعد شطبه من قبل لجنة الانتخابات اعتذر فيه من صاحب السمو امير البلاد ومن اسرة الحكم لدفاعه عنهم، وهو الذي وصفته لجنة الانتخابات بـ«سيء السمعة»، موضحا ان اعلانه هذا سبب بلبلة شديدة وعانيه فيه الكثير ولكنه اصدره حفاظا منه على سمو الامير الذي لا يصح ان يدافع عنه من هو «سيء السمعة».

ولفت الفضل الى ان الإنسان سيء السمعة لا يمدح شيئا الا شانه، وهو مالا يرضاه لسمو الامير ولا لأسرة الحكم، مشيرا الى ان الإنسان المدافع عن مسند الإمارة يوصف بـ«سيء السمعة»، اما المتبجح على مسند الامارة والقائل «لن نسمح لك» لا يلقي من يفزع ضده نصرة لسمو الأمير بل يؤيده الكثيرون!!!!.

واضاف: انا مشطوب حاليا فكيف ادافع عن سمو الأمير؟، موضحا ان اتهام لجنة الانتخابات له بسوء السمعة هو وصمة عار سيرثها ابناؤه، وكان على اللجنة التريث قبل ان تصدر الاتهامات دون تحقق وتيقن.

ودعا مجلس الامة المقبل الى اصدار قانون لاسقاط مرسوم انشاء لجنة الانتخابات لانها اهانت اناسا شرفاء واصدرت احكاما غير مسئولة ولن تستقيم اي انتخابات مقبلة بدون اسقاطها، واستغرب صدور قرار شطبه من لجنة تضم 9 مستشارين، قائلا: ان القضاء لو تأثر قراره فسنكون كلنا خاسرون، لافتا إلى ان قرار المحكمة المستعجلة بعودته لن يمحي اثر وصفه بـ«سيء السمعه»، مؤكدا حقه في الرجوع الى القضاء اذا صدر امر بعودته متسائلا: «كيف ساشتكي قضاة لقضاة ؟»، متسائلا كيف تستطيع لجنة الانتخابات فحص طلبات ترشيح ما يقارب من 400 مرشح خلال اسبوعين فقط في حين ان اصغر قضية تنظر امام القضاء في 3 شهور، وبين انه لن يقبل بان يحاكم امام أيا من أعضاء اللجنة مستقبلا في اى قضية حتى ولو كانت مرورية لانهم اثبتو عدم حياديتهم، موضحا ان القرار وللاسف جعل الناس تتخوف ممن طالهم لفظ «سيء السمعة»، مشيرا الى ان الكويت حاليا «موبوءة» وتمر بمرحلة سيئة جدا مقادها عدم الثقة، لافتا الى ان قرار لجنة الانتخابات جعل المعارضة والحكوميين يتفقون لاول مره على شيء واحد وهو نبذ «عدم الحيادية»، لافتا الى انه قد ياتي حكم قضائي بعودتي للانتخابات ويوضح ان شطبي كان قرارا خاطئا الا انه لن يحدد ان كنت سيء السمعه ام الا، ولفت الفضل الى ان اعضاء مجلس الامة المنتخبين يجب ان يتم فحصهم طبيا، كما انه يجب ان يتم اجراء ذات الفحص للوزراء لنختار نوابا ووزراء اهلا للمسؤولية، مشيرا الى ضرورة وضع معايير جديدة بحيث يتم وضع الوزراء والنواب تحت تقييم نفسي، لاسيما وان هناك العديد المؤيدون والمعارضون يؤكدون وجود قيادات غير صحية ولا يوجد اى قيود اوقانون يمنع عملهم.

أكد انه يحمل رؤية متكاملة لتعديل أجور العاملين بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للبلاد

الكندري: رفع المستوى المعيشي للأسرة والاهتمام بالمرأة والمعاقين على رأس أولوياتي

أكد مرشح الدائرة الرابعة عبدالله الكندري ضرورة رفع المستوى المعيشي للمواطنين بما يتوافق مع حجم الفوائض المالية للبلاد، لافتا إلى إن تحسين الوضع المعيشي للمواطنين يعتبر من ابرز أولوياته خصوصا في ظل ظاهرة الغلاء الفاحش في الأسعار والتي طالت مختلف السلع والمواد الغذائية الأساسية، مبينا انه يحمل رؤية على المستويين القريب والبعيد لرفع اجور الموظفين والمتقاعدين، بشكل يضمن العدالة بين الجميع ولا يؤثر على اقتصاد البلد.

واوضح الكندري في تصريح صحافي ان هذه القضية تعتبر من ابرز القضايا التي تحتاج إلى جهد نيابي فاعل وتقديم مقترحات تدعم رفع المستوى المعيشي للاسرة الكويتية، مشددا على انه آن اوان إعادة النظر بمقدار العلاوات المالية الاجتماعية وعلاوات الأولاد وتقرير رفعها بما يتناسب والاعباء المادية على الاسرة، داعيا إلى ضرورة إقرار جملة من الإجراءات لتخفيف الأعباء المادية على المواطن والاستفادة من هذه الطفرة المالية التي تعيشها البلاد كما يحدث في كثير من دول الخليج التي تعيد توزيع الثروات على مواطنيها.

وفي سياق تحسين أوضاع المواطنين الاجتماعية، طالب الكندري بضرورة الاهتمام بقضية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ووضع هذا الملف على راس اولويات الحكومة المقبلة لانصاف هذه الفئة المظلومة والمهضوم حقها حتى بعد اصدار قانون المعاقين الجديد نظرا لعدم التزام الحكومة بنصوصه والمميزات التي اقرها لهذه الفئة، مشددا على ضرورة التزام الحكومة وهيئة شؤون المعاقين بتطبيق القانون بدلا من إهماله.

عبدالله الكندري

وقال: إن الحكومة مطالبة بالاهتمام بهذه الفئة ومنحها كافة حقوقها كاملة، من خلال انشاء افرع لهيئة المعاقين في المحافظات تسهيلا لمعاملات هذه الفئة وتيسيرا لهم وتنقلاتهم ودعم هذه الفئة وتمييزها وتسهيل اجراءاتها، منوها الى ان عددا كبيرا منهم يقوم بخدمه الوطن ومنهم المتميز ومن اصحاب الانجازات الامر الذي يستوجب ان تعطي هذه الفئة معاملة خاصة.

وفي ذات السياق، اكد الكندري على أهمية إعطاء المراة الكويتية حقوقها كاملة، مبينا ان ما تم إقراره من قوانين بحقها غير كاف ولم يحقق لها الاكتفاء، كما لم تتم مساواتها مع الرجل في بعض الحقوق الواجبية وابرزها حق السكن، وذلك بسبب وجود نقص في بعض القوانين والتي تشوبها الكثير من التضاربات والتناقضات ومنها القانون الإسكاني الذي لم يخدم جميع النساء.

وأكد على أهمية العمل على صرف راتب شهري لربة المنزل وان ذلك يعتبر أولوية قصوى في الوقت الراهن، مشيرا في الوقت ذاته إلى قضية مساواة المراة بالرجل في حالة الوفاة وان يتم تعديل قانون التامينات الاجتماعية المتعلق بالمراة لكي يرثها الأبناء بعد الوفاة خصوصا انه يستقطع من راتبها خلال عملها ليعود عليها بالفائدة عند التقاعد وتخسر كل ذلك في حالة الوفاة ولا يستطيع ورثتها الاستفادة من تلك الأموال المستقطعة.

طالب بتعزيز دوره وزيادة الإنفاق

السبيعي: القطاع الخاص أكثر قدرة ومرونة على تنفيذ المشاريع الكبرى من العام

قال مرشح الدائرة الثالثة عبد الله عبد المحسن السبيعي إن التقرير الذي أصدرته وكالة التصنيف العالمية «فيتش» مؤخرا والذي يضع نمو الاقتصاد الكويتي في ذيل القائمة الخليجية يبعث على القلق ويجب أن يدفع صناع القرار في الدولة إلى التحرك السريع والفاعل للخروج من هذا الوضع المتردي والذي يمكن أن يسوء أكثر في حال الانتظار أكثر وسط التوترات السياسية التي شهدتها البلاد.

وأضاف السبيعي في تصريح له معلقا على الواقع الاقتصادي بان ميزانية دولة الكويت للعام 2013 تعتبر الأعلى نسبيا بين دول الخليج، ولكن العيب يكمن في الإدارة وحسن التصرف وتوجيه الموارد التوجيه الصحيح نحو التنمية المستدامة للرجوع إلى الطريق السليم في مجال معالجة الاقتصاد.

كما بين السبيعي إن من اكبر الأخطاء التي وقع فيها الاقتصاد الكويتي هو تهجير رؤوس الأموال المحلية وإجبار رجال الأعمال الكويتيين على الاستثمار خارج الكويت بسبب حزمة من القوانين الكويتية القائمة على الروتين المقيت والبيروقراطية القاتلة من جهة، وغياب عدد من القوانين الجاذبة للاستثمار والمحفزة له من جهة أخرى في الوقت الذي تسعى فيه دول كثيرة لجذب هذه الاستثمارات وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها، وأشار السبيعي إلا الكويت لا تنقصها الكفاءة المالية ولا تنقصها الخبرات والكفاءات الاقتصادية، إنما ينقصها التخطيط الواضح والاستراتيجية المرنة التي تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية السريعة والمفاجئة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، مؤكدا بان القطاع الخاص يجب أن يكون الرافد الأكبر للاقتصاد الوطني في دولة مثل الكويت تملك من رؤوس الأموال الخاصة ما يمكنها من القيان باكبر المشاريع وأكثرها تطورا في مجال البنية التحتية والتطويرية ومجال الخدمات أيضا، ولفت السبيعي إلى قوانين الـBOT التي لم تستطع جذب المستثمرين الكويتيين لما تضمنته من سلبيات وتعقيدات إجرائية بالإضافة إلى المعوقات والعراقيل التي تضعها البنوك في مجال الإقراض مما يسبب البطء في العمل، مشيرا إلى أن العمل في القطاع الخاص يحتاج إلى مواكبة سريعة وتصرف فوري بسبب طبيعته ووجوب سرعة حركة الأموال فيه.

عبدالله السبيعي

وختم السبيعي مشددا على ضرورة الإسراع في مشاريع التنمية التي أعلن عنها دون أن يلمس المواطن منها شيء يذكر حتى الآن، مؤكدا مرة أخرى بأن القطاع الخاص يجب أن يحظى بالنصيب الأكبر منها لأنه أكثر قدرة ومرونة على التعامل مع المشاريع الكبرى من القطاع العام، مطالبا بزيادة الإنفاق الحكومي على المشاريع الخدمية والتخفيف عن المواطنين الذين يعاني الكثير منهم من مشكلات معيشية بات هما يوميا لديهم.

مواطنون: «الصوت الواحد» يزيد من المسؤولية الملقاة على الناخبين

اكد عدد من المواطنين انهم يشعرون بمسؤولية كبيرة تجاه عملية التصويت في انتخابات مجلس الامة القادمة مع وجود صوت واحد فقط ما زاد من جدية البحث عن المرشح الأكفأ ليمثلهم في البرلمان.

وقالوا في لقاءات متفرقة لـ«كونا» امس ان التصويت بصوت واحد يزيد من صعوبة اختيار المرشح المناسب لاسيما وان الانتخابات الحالية تشهد عددا كبيرا من المرشحين في جميع الدوائر الانتخابية.

وقال المواطن محمد الشطي وهو ناخب في الدائرة الانتخابية الاولى ان عملية الاختيار في السابق لم تكن بتلك الصعوبة نظرا لوجود 4 اصوات يستطيع من خلالها الناخب ان يدلي بصوته لمن يراهم الاحق في تمثيله بمجلس الامة «اما الان فلا يوجد مجال للتهاون في الاختيار ويجب ان يذهب الصوت لمن يستحق»، واضاف انه مع نظام التصويت الحالي فان التدقيق والتمحيص في السيرة الذاتية للمرشحين يصبح ضرورة ملحة بجانب مراقبة برامجهم الانتخابية ومدى جديتهم في ايجاد حلول للتحديات التي تواجهها الكويت حاليا.

وبين الشطي انه لم يحدد حتى الان لاي مرشح سيذهب صوته «لانني بصراحة متردد بين 3 مرشحين ويجب ان اتابعهم عن كثب لاحدد ايا منهم هو الاكثر استحقاقا للوصول الى البرلمان» مؤكدا انه لاول مرة يواجه هذا التوتر «ففي السابق كنت اصوت لهم جميعا بالاضافة الى صوت رابع»، وتمنى ان تنجح تجربة الصوت الواحد حيث انها تجربة جديدة على الحياة البرلمانية في الكويت «ومع مرور الوقت سيتعود الكويتيون على هذا النظام خصوصا انه المعمول به في معظم الدول التي تتمتع بالديمقراطية».

بدوره قال المواطن يوسف النجادة ان القانون الانتخابي الذي ستجرى عليه الانتخابات المقبلة بالصوت الواحد بدلا من اربعة اصوات يعمل على ايصال المرشحين الأكفأ وسيجعل الناخب يدلي بصوته «الوحيد» لمن يستحق فقط.

واضاف النجادة «الصوت الواحد يغلب العقل على العاطفة ويجعل الناخب يدرس سيرة المرشحين في دائرته بعناية قبل منح صوته لأي منهم» موضحا ان آلية الأربعة أصوات السابقة كانت تدخل فيها عوامل أخرى من ضمنها المجاملات الاجتماعية، واوضح ان عاطفة الناخب عندما تغلب عقله في العملية الانتخابية واختياره للمرشحين تؤثر على نتائج الانتخابات وافرازاتها بحيث يصبح المجلس «غير متوازن» من نواح عدة اهمها الاجتماعية، ولفت النجادة الى ان قانون الصوت الواحد معمول به في الدول المتقدمة الامر الذي يساهم بارتقاء العملية الديموقراطية في الكويت بعد مرور 50 عاما على الدستور.

من جهتها قالت فرح الهاجري وهي مهندسة في احدى الوزارات ان قانون الصوت الواحد وفر عليها حيرة اختيار ثلاث مرشحين اخرين حيث من الصعوبة ايجاد اربعة اشخاص كلهم يتماشون مع مبادىء الناخب في دائرة واحدة مشيرة الى ان اختيار مرشح واحد فيه تدقيق اكثر بالسيرة الذاتية وانجازات وطموح المرشح.

وذكرت الهاجري «اؤمن بنظام انتخابي للصوت الواحد واعطاءه لمن فعلا يمثل افكاري وتوجهاتي» مبينة ان اعرق الديمقراطيات كالمملكة المتحدة وفرنسا تعتمد هذا النظام «ون مان ون فووت»، واضافت ان دولة الكويت من الدول المشهود لها ديمقراطيا ضمن دول المنطقة ولهذا عليها ان تطبق او تنتهج هذا النظام الصحيح المطبق عالميا.

من ناحيته قال المواطن عبدالوهاب القطان ان الصوت الواحد جعل من الصعوبة ان يدلي الشخص بصوته لاعتبارات غير وطنية كصلة القربى او المعارف «لانه لايوجد لديك الا صوت واحد ولا تريد ان تمنحه على سبيل المجاملة او توطيد علاقة ما لكنك ستفكر في الكويت مئة مرة قبل ان تدلي به».

وتوقع ان يوطد الصوت الواحد الروح الوطنية عند الناخبين ويكرس مفهوم حسن الاختيار بما يساهم في ايصال نخبة من النواب القادرين على العطاء «لان النواب سيعلمون انهم اذا اخفقوا في تحقيق الاهداف الوطنية السامية ودفع عجلة التنمية فانهم لن يكونوا قادرين على النجاح مرة اخرى في الانتخابات بسبب الصوت الواحد الحاسم في جميع المجالات».

تنظر اليوم في 11.. والأحد المقبل في 13 دعوى أخرى

«الإدارية» تحجز 8 دعاوى لمرشحين مشطوبين إلى 26 الجاري للحكم

حجزت الدائرة الادارية الـ11 في المحكمة الكلية اليوم ثماني دعاوى مرفوعة من ثمانية مرشحين استبعدوا من قبل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات وذلك للحكم في جلسة يوم الاثنين المقبل الموافق 26 نوفمبر الجاري، وكانت الدائرة الادارية في المحكمة الكلية بدأت امس النظر في الدعاوى المرفوعة من مرشحين استبعدوا من قبل اللجنة الوطنية العليا للانتخابات من خوض انتخابات مجلس الامة المقررة في الاول من ديسمبر المقبل، وبلغ عدد تلك الدعاوى 31 دعوى ادارية حتى الان قررت المحكمة النظر فيها على ثلاث جلسات ونظرت امس في اول جلسة بثمانية منها على ان تنظر غدا في 11 دعوى اخرى «بينها واحدة مكررة» فيما ستنظر الدائرة الادارية السابعة يوم الاحد المقبل في 13 دعوى.